

تغير المناخ والنزوح

نشرة الهجرة القسرية ٣١

المياه والتحديات الجديدة في المساعدات

آيدان إيه كرونين ودينيش شريسثا وبول شيبغل

سوف تشهد كافة القطاعات الأساسية من الإغاثة الإنسانية تغيرات كبرى في أسلوب تقديم المساعدات.

زيادة قدرها درجة مئوية واحدة في درجة الحرارة^٢. وتشير هذه الأرقام جميعها إلى أن الزيادات الصغيرة في عوامل الخطر العالمية بوسعها أن تؤثر على أعداد هائلة من البشر بل وتدفعهم إلى النزوح.

وفي شرق إفريقيا ودول القرن الأفريقي، نجد المواقع التي تؤوي اللاجئين - مثل داداب في شمال شرق كينيا وجيجيجا في شرق إثيوبيا- تتواجد في المناطق شبة القاحلة والشحيحة في المياه. وفي الأعوام الأخيرة، شهدت هذه المناطق تغيرات كبيرة في أنماطها المناخية، حيث تراجعت معدلات سقوط الأمطار وهو ما أدى إلى تباطؤ عملية إعادة امتلاء الطبقات المائية الجوفية بالمياه. وهذا بدوره يزيد من الحاجة لتحسين متابعة وحماية المياه الجوفية. كذلك فإن الكثافة السكانية المرتفعة في مناطق تواجد الطبقات الصخرية المائية المعرضة للاستنزاف سوف تسبب مشكلات مائية كبرى في المستقبل.

وقد باتت العديد من مخيمات اللاجئين معرضة بشكل أكبر لضربات الكوارث التي مصدرها مشكلات المياه مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية، خاصة في المناطق المدارية وشبه المدارية. وقد نجم عن مثل

نجد ٢٥ منها تواجه أعلى مخاطر الصراعات المسلحة أو عدم الاستقرار السياسي كنتيجة لتغير المناخ^١. ووفقاً لما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون في ديسمبر ٢٠٠٧: «فإن تبعات ذلك على الإنسانية خطيرة. إن ندرة المياه تهدد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية كما تشكل وقوداً قادراً على إشعال الحروب والصراعات».

وسوف يعاني عدد كبير من سكان العالم المعرضين حالياً للمخاطر المرتبطة بالمياه من تصاعد ما يواجهونه من مشكلات. ومن المؤكد أن الأعداد الإجمالية للمتأثرين بهذه المخاطر سوف تزداد مع تزايد آثار تغير المناخ. من المتوقع أن يزيد عدد السكان القاطنين في أحواض الأنهار المعرضة لضغوط في المياه من حوالي ١,٤ مليار نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ما بين ٢,٨ و ٦,٩ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠. ومن المقدر أن ما يقرب من ٢٥٠ مليون إفريقيا سوف يعانون من زيادة الضغوط على المياه بحلول عام ٢٠٢٠. كذلك يُتوقع أن تزداد في البلدان النامية معدلات حدوث الإسهال بنسبة ٥٠٪ لكل

يقع الماء بما لا شك فيه في قلب المناقشات الدائرة حول تغير المناخ، ذلك أن آثار هذا التغير الأساسية جميعها مرتبطة بالمياه، والتي من بينها الارتفاع في درجة حرارة مياه البحر وارتفاع منسوب المياه وزيادة معدلات الترسيب والفيضانات وشدهما وكذلك الموجات الحرارية وأحداث الجفاف الأكثر خطورة وزيادة شدة الأعاصير المدارية. كذلك فسوف تكون لإحدى كبرى آثار تغير المناخ المتوقعة - وهي ارتفاع درجة حرارة اليابسة - تداعياتها الخطيرة من حيث موارد المياه وصلاحيتها للشرب. وسوف تصبح الحاجة للمياه النظيفة والتصحاح الفعال أكثر أهمية مع بدء آثار تغير المناخ المرتبطة بالمياه مثل الفيضانات وموجات الجفاف في التأثير على أعداد متزايدة من البشر.

والبلدان التي تعاني حالياً من أخطر أشكال النقص في المياه وأقل أشكال التغطية الصحية هي الأكثر عرضة للخطر. ومن بين الأمم السبع والأربعين المصنفة باعتبارها تعاني ضغوطاً أو شحاً في المياه في عام ٢٠٠٧،

اللاجئين أو الأمم المتحدة.

١. سميث، د.، فيفيكاناندا، ج (٢٠٠٧) مناخ متغير: الصلات المتبادلة بين تغير المناخ والسلام والحرب، منظمة الإتحاد الدولية.
٢. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. <http://hdr.undp.org>
٣. كامبيل-ليندروم، د.، وودروف، ر. (٢٠٠٧) تغير المناخ: التحديد الكمي للأثر الصحي على المستويين الوطني والمحلي، سلسلة الأعباء البيئية للأمراض، العدد رقم ١٤ والصادر عن منظمة الصحة العالمية.
٤. شريستا، د. (٢٠٠٠) استغلال الهندسة الحيوية لتخفيف المخاطر المرتبطة بالمياه، البيئة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجلد ٥، العدد ٢، ويمكنكم تنزيل نسخة عن العدد من الموقع: <http://www.unhcr.org/protect/PROTECTION/3b039e1d7.pdf>

مسؤول رفيع لشؤون المياه والتصحاح وأما بول شبيغل (spiegel@unhcr.org) فهو رئيس أحد الأقسام في قسم الصحة العامة وفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الآراء الواردة في هذا المقال تخص مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

هذه الحوادث حتى الآن تدهور الخدمات لفترات طويلة ممتدة كما نجم عنها كذلك إعادة ترحيل السكان قسرياً للمناطق الأكثر أماناً. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات الترحيل تلك لا تكمن مشكلتها فيما تتجشمه من تكاليف إضافية لإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية وإنشاء وسائل الحماية من الفيضانات فقط وإنما تكمن كذلك في أثرها على صحة وسلامة اللاجئين أثناء وبعد هذه الحوادث، بالإضافة إلى ما يعود به هذا الترحيل من تكاليف اجتماعية باهظة على هذه التجمعات والتي تعتمد في أغلبها على المساعدات الخارجية.

إن الأمر والحالة هذه يتطلب قيام أعداد أكثر من الأطراف الإنسانية ببحث الكيفية التي يمكن بها إيواء الأشخاص النازحين وتوفير القوت لهم إذا لم يكن بوسع موارد المياه الإقليمية أن توفر الدعم لإقامة مخيمات تقليدية وأو إذا كانت المخيمات عرضة للكوارث الخطيرة والمتكررة المدفوعة بأسباب تتعلق بالمياه. وسوف يقع على عاتق هذه الأطراف إيجاد حلول جديدة ومبتكرة لمكافحة آثار تغير المناخ على جهود الإغاثة.

ينبغي أن يوضع الاستخدام الحكيم لموارد المياه وحمايتها في قلب ليس فقط إجراءات التخفيف والتكيف وإنما كذلك في قلب عمليات التخطيط للإغاثة. وستبقى المياه عاملاً رئيسياً مؤثراً في كل من المنطقة التي يتم النزوح منها والمنطقة التي يتم النزوح إليها، كما سيتطلب هذا التحدي إعادة نظر شاملة في الأساليب التقليدية السابقة التي كان يتم بها التخطيط للطوارئ ووضع إجراءات الاستعداد والاستجابة في حالات الطوارئ. إن التصدي لاحتياجات المساعدة الخاصة بالنازحين في مواجهة تغير المناخ يتطلب نهجاً شمولياً يقوم على مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه وبرامج خفض الفقر واستراتيجيات التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية.

آيدان كرونين (cronin@unhcr.org) هو مسؤول سابق في شؤون المياه والتصحاح بقسم الخدمات العملياتية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أما دينيش شريستا (shresthd@unhcr.org) فهو



مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/فوتو كوكس